Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 322-337
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.17

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Impact of fiscal policy on consumption decisions in Iraq

Fatin Hamed Najie*, Abdul Razzaq Hamad Hussein
College of Administration and Economics/University of Tikrit

Keywords:
Fiscal policy, consumption decisions, GDP, GDP per capita.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	29 Apr. 2025
Received in revised form	25 May. 2025
Accepted	01 Jun. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Fatin Hamed Najie
College of Administration and Economics/University of Tikrit

Abstract: The research aimed to show the impact of fiscal policy on consumption decisions, and the research hypothesized that there is a basic role for fiscal policy through which it can influence some economic variables, including the impact on consumption decisions, and the descriptive method was used to describe the theoretical framework of the research, and the analytical method was used to analyze the reality of the study variables and show the relationship of fiscal policy with them and the resulting effects, The research concluded that the Iraqi economy went through periods in which it suffered from shocks and crises that affected its economic and social activity, and its impact on external crises and shocks as the nature of its rentier economy depends on the oil sector and its prices in international markets, and the public budget suffered from a deficit due to the high ratios of public expenditures to public revenues as its nature is more consumptive than productive, as financial crises and a decrease in government revenues lead to a reduction in job opportunities and income, prompting individuals to reduce their consumer spending and focus on meeting basic needs, The study recommended the need to diversify the sources of revenue to avoid shocks and crises, pay attention to other sectors to benefit from their revenues, direct public spending towards investment spending, and support the private sector, which contributes to creating a more stable economic environment that reflects positively on individuals' consumption decisions by enhancing their confidence in the economy.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 322-337
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.17

اثر السياسة المالية على قرارات الاستهلاك في العراق

فاتن حميد ناجي **عبد الرزاق حمد حسين**
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى بيان أثر السياسة المالية على قرارات الاستهلاك، كما افترض البحث أن هناك دور اساسي للسياسة المالية تستطيع من خلاله التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التأثير على قرارات الاستهلاك، وقد استخدم المنهج الوصفي لبيان الاطار النظري للبحث، كما تم استعمال المنهج التحليلي في تحليل واقع متغيرات الدراسة وبيان علاقة السياسة المالية بها والآثار الناتجة عنها، واستنتج البحث أن الاقتصاد العراقي مر بفترات عانى فيها من الصدمات والأزمات التي أثرت على نشاطه الاقتصادي والاجتماعي، وتأثره بالأزمات والصدمات الخارجية كون طبيعة اقتصاده الريعية تعتمد على القطاع النفطي وأسعاره في الأسواق العالمية، والموازنة العامة عانت من عجز بسبب ارتفاع نسب النفقات العامة عن الايرادات العامة كون طبيعته استهلاكي أكثر من كونه انتاجي، إذ تؤدي الأزمات المالية والانخفاض في الإيرادات الحكومية إلى تقليص فرص العمل والدخل، مما يدفع الأفراد إلى تقليل إنفاقهم الاستهلاكي والتركيز على تلبية الحاجات الأساسية، كما إن غياب التنوع في مصادر الدخل يزيد من شعور الأفراد بعدم الأمان الاقتصادي، وأوصى البحث بضرورة تنويع مصادر الايرادات لتنجب الصدمات والأزمات التي يتعرض لها والاهتمام ببقية القطاعات الأخرى للاستفادة من ايراداتها وتوجيه الانفاق العام نحو الانفاق الاستثماري ودعم القطاع الخاص مما يساهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر استقراراً، تنعكس إيجاباً على قرارات استهلاك الأفراد، من خلال تعزيز ثقتهم بالاقتصاد.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، قرارات الاستهلاك، الناتج المحلي الاجمالي، متوسط نصيب الفرد.

المقدمة

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وأكثرها استخداما في معالجة أغلب الاختلالات في مختلف الاقتصادات العالمية المتقدمة منها والنامية وخاصة في الأزمات الاقتصادية، لذلك تعد السياسة المالية ومن خلال أدواتها الداعم الرئيس للاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم السياسة المالية ادواتها من جانب النفقات والايرادات لتحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة والموضوعة من قبل السياسات الاقتصادية، حيث تعد قرارات الاستهلاك عملية يقوم من خلالها المستهلك باختيار السلع والخدمات التي يستهلكها بالاعتماد على أسعار السلع والخدمات ومقدار الدخل الذي يحصل عليه، لذا تؤثر السياسة المالية على قرار الفرد المستهلك من خلال سيطرتها على حجم النفقات والايرادات والتي يتحدد من خلالها الدخول التي يحصل عليها الأفراد، حيث للسياسة المالية أدوات مختلفة تحت تصرفها تؤثر من خلالها على قرارات الاستهلاك وتشمل هذه الأدوات التغييرات في معدلات الضرائب، والإنفاق الحكومي على السلع والخدمات، ومدفوعات التحويل (مثل الضمان الاجتماعي)، والإعانات، لذا سيتركز البحث للمدة (2014-2023) على فاعلية السياسة المالية واثرها على قرارات الاستهلاك بشكل عام.

مشكلة البحث: تتأثر قرارات الاستهلاك بشكل عام بالظروف والاوضاع الاقتصادية في البلد، ويتجسد دور السياسة المالية في التأثير على هذه الجوانب باستخدامها ادواتها وعلاج الاختلالات في الاقتصاد العراقي، لذا يستدعي البحث السؤال حول العلاقة بين قرارات الاستهلاك كمتغير تابع والسياسة المالية كمتغير مستقل.

1. ماهي طبيعة العلاقة بينهما؟
2. كيف تؤثر أدوات السياسة المالية على قرارات الاستهلاك؟
3. هل تتأثر قرارات الاستهلاك بتغير مستويات الأسعار والدخول؟
4. كيف تعالج السياسة المالية هذه المشكلة؟

أهمية البحث: يركز البحث على فعالية أدوات السياسة المالية ودورها في التأثير على قرارات الاستهلاك في العراق للمدة (2014-2023).

فرضية البحث: يفترض البحث أن هناك دور أساسي للسياسة المالية تستطيع من خلاله التأثير على قرارات الاستهلاك وترشيدها وتوجيهها نحو الهدف الاقتصادي المطلوب في العراق للمدة (2014-2023).

هدف البحث: يهدف البحث إلى بيان أثر السياسة المالية على قرارات الاستهلاك، فهي أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من أزمات ومشاكل اقتصادية والتي تولد آثارا سلبية تتمثل بفقدان الاستقرار الاقتصادي وتدهور في قرارات الاستهلاك ومستويات المعيشة، لذلك يسلط البحث الضوء على دراسة قرارات الاستهلاك وكيفية معالجتها باستخدام السياسة المالية وأدواتها مع التركيز على الاقتصاد العراقي.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذه البحث على المنهج التحليلي في توصيف الإطار النظري لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل واقع المتغيرات الاقتصادية وبيان العلاقة بين السياسة المالية والمتغيرات الاقتصادية وبيان الآثار الناتجة عنها.

هيكلية البحث: قسم البحث على مبحثين فضلا عن المستخلص والمقدمة والاستنتاجات والتوصيات، حيث كان المبحث الأول بعنوان: الإطار النظري للسياسة المالية وقرارات الاستهلاك، إذ تناول فيه الإطار النظري لكل من السياسة المالية وقرارات الاستهلاك وأثر السياسة المالية على قرارات الاستهلاك، أما المبحث الثاني كان بعنوان: تحليل العلاقة بين السياسة المالية وقرارات الاستهلاك في العراق للمدة (2014-2023)، وتناول فيه العلاقة بين السياسة المالية وقرارات الاستهلاك بالمنهج التحليلي اعتماداً على بيانات البحث.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: للمدة (2014-2023).
- الحدود المكانية: العراق.

الدراسات السابقة:

1. دراسة أجراها احمد وحسين،2022،حول أثر الايرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2010-2021)، وهدفت الدراسة إلى قياس إثر الايرادات العامة والنفقات العامة على معدلات الناتج المحلي الاجمالي العراقي، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية حقيقية بين المتغيرات المستقلة (الايرادات والنفقات) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)،كما أوصت الدراسة بضبط

العلاقة بين الايرادات العامة والنفقات العامة وتنويع مصادر الايرادات لزيادة الانتاج ورفع معدلات الناتج المحلي الاجمالي وترشيد النفقات وتوجيهها إلى الاستثمار أكثر من الاستهلاك.

2. دراسة أجراها Manucharyan، 2023، حول السياسة المالية لجمهورية ارمينيا كأداة اقتصادية لتنظيم الاقتصاد الكلي،

(The fiscal policy of the Republic of Armenia as A tool for Macroeconomic Regulation of the Economy)

وهدفت الدراسة إلى التوازن الديناميكي للنظام المالي الذي يوفر التوجه نحو النمو الاقتصادي والاجتماعي من خلال قيام الدولة بتنظيم الموازنة العامة والانظمة الضريبية في اقتصاد دولة ارمينيا، واستنتجت الدراسة أن الموازنة العامة والانفاق والضرائب من أهم وسائل السياسة المالية في اعادة توزيع الدخول وتنظيم اقتصاد الدولة والحفاظ على نمو الناتج المحلي الاجمالي والحفاظ على مستويات البطالة عند الحد الطبيعي لذلك هي مرتبطة مع بعضها ارتباطا وثيقا، كما أوصت الدراسة بزيادة كفاءة الادارة الضريبية وتوجيه سياسة الانفاق إلى الاستخدام الاقتصادي الهادف والكفوء في ادارة الأموال العامة وبناء اقتصاد تكنولوجي وصناعي متطور ومتوافق مع الامكانيات المتاحة.

المبحث الأول

الإطار النظري للسياسة المالية وقرارات الاستهلاك

أولاً. الإطار النظري للسياسة المالية:

1. **مفهوم السياسة المالية:** تعد السياسة المالية أحد الركائز الأساسية للسياسة الاقتصادية الكلية، إذ تمكّن الدولة من التأثير المباشر على النشاط الاقتصادي وضمان تطوره المتوازن، وتُستخدم السياسة المالية كأداة استراتيجية فعّالة لتنظيم الاقتصاد الوطني، من خلال اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بتطوير وتحسين أنظمة السياسات العامة، وتكمن أهميتها في ضرورة تطوير هذه الأنظمة لتعزيز القدرات الاقتصادية ورفع الإمكانات المالية للدولة، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي (Manucharyan, 2023: 149-151)

إذ يمكن تعريف السياسة المالية بأنها عبارة عن سياسة أو برنامج عمل أو اسلوب مالي تتولاه الدولة من خلال استخدام أدواتها والتي هي الايرادات العامة والنفقات العامة وتُنظّم في الموازنة العامة، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية تكون في مقدمتها النهوض بالاقتصاد والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية ومواجهة الظروف المتغيرة كافة (الساعدي وهاشم، 2021: 88).

وأيضاً يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الوسائل والتدابير والاجراءات التي تتبناها الحكومة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في فترة زمنية محددة وتشتمل على الايرادات والنفقات بشكل أساسي لتكوّن في النهاية الموازنة العامة السنوية وذلك بقصد تحقيق وظائفها المطلوبة من تحقيق للاستقرار الاقتصادي واستخدام أمثل للموارد وصولا للرفاهية الاقتصادية (خميس، 2020: 36-37).

2. **أهمية السياسة المالية:** تعد السياسة المالية أداة مهمة تسهم فيما يأتي: (المهر، 1981: 153-156)

أ. تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، إذ تسعى الحكومة من خلالها إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية ومواجهة التحديات المختلفة، لاسيما الصدمات والأزمات التي تؤدي إلى التضخم، خصوصا التضخم المستورد، ومن أفضل الوسائل التي يمكن اتباعها للتقليل من آثار هذا النوع من التضخم، هو تجنب الالتزام بسعر صرف ثابت.

ب. تهدف السياسة المالية إلى وضع قواعد تتماشى مع الواقع الاقتصادي وظروفه، وعندما تسعى الحكومة لتحقيق فائض أو تقليص العجز في الميزانية، فأنها تلجأ إلى أدوات متعددة مثل فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب القائمة، أو تعديل حجم الإنفاق العام، أو استخدام كلا الخيارين معاً، ويتم ذلك بشرط أن تتغير الإيرادات والنفقات العامة بشكل متعاكس، وقد أثبتت التجارب النظرية والعملية أن تعديل حجم الإنفاق العام بطرق تقليدية، سواء عبر التحويلات النقدية أو أدوات التمويل والضرائب، له تأثير فعال على الاقتصاد، وعند فرض قواعد مالية جديدة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ينبغي أن تكون هذه القواعد منسجمة مع السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي لأن أي سياسة إقراض قد تخلق طلبا فعالاً يؤدي إلى حدوث فائض أو عجز في الميزانية، لذا فأن التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية أمر ضروري، خصوصاً أثناء التقلبات الاقتصادية، إذ يجب أن يكون البنك المركزي على دراية كاملة بالسياسات المالية المعتمدة ليتمكن من استخدام أدواته المتاحة بشكل فعال بالتعاون مع الجهات المالية المختصة.

ج. تهتم السياسة المالية أيضا بمعالجة العجز الذي يحدث في الموازنة العامة من خلال قيامها بإصدار السندات الحكومية لغرض تمويل ذلك العجز، كما تتكفل ببعض مهام الدولة من خلال قيامها بتحصيل الايرادات الضريبية وغير ألضريبية وايضا من جانب النفقات تقوم بالإشراف عليها والتخويل في صرفها ومراقبة المخالفات القانونية التي تحدث في الاقتصاد من تزوير بعملة البلد وتهرب ضريبي وغيرها من المخالفات التي تؤثر سلبا على الاقتصاد (الدعمي، 2017: 26).

د. تركز في اهتمامها على التوزيع العادل للدخول وتحقيق الرفاهية الاقتصادية من خلال استغلالها الامثل للموارد الاقتصادية في جميع القطاعات والاقاليم.

3. أدوات السياسة المالية.

أ. **النفقات العامة:** تعرف النفقات العامة على أنها مبالغ من المال الهدف من دفعها تحقيق الاشباع للحاجات العامة وتدفع هذه المبالغ من الذمة المالية للدولة أو من خزينة الدولة أو احدى مؤسساتها (علو وايوب، 2022: 502).

وأيضا يمكن تعريفها بأنها عبارة عن مبلغ من المال يدفع مقابل الحصول على المنفعة العامة للاقتصاد القومي ويتكفل بإنفاقها شخص عام ومعنوي، ويتبين من ذلك أن الانفاق العام يتكون من ثلاثة أركان رئيسة، يتمثل الركن الأول بأن الإنفاق العام يصدر من شخصية عامة، والثاني أنه يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، والثالث أنه يدفع بشكل مبالغ نقدية أو مالية (مسعود، 2006: 160).

وإن النفقات العامة سابقاً كانت تُنفذ بوسائل تُمكّن الدولة من الحصول على احتياجاتها من الأفراد دون مقابل مادي، وكان ذلك يتم إما في صورة تقديم مواد عينية أو من خلال إلزام الأفراد بأداء أعمال إجبارية (السخرة) من دون أن يتقاضوا أجورًا عنها، و بعد التطورات وظهور الاقتصاديات الحديثة في الدول المتقدمة اصبحت النفقات العامة أحد الأدوات الرئيسة للسياسة المالية، إذ بدأ استخدام الانفاق بشكل نقدي، إذ تحوّلت النفقات العامة إلى مبالغ مالية تُصرف من قبل الدولة للأفراد، مقابل تقديم الخدمات العامة لهم،حيث اصبحت النقود هي الوسيلة الطبيعية التي تتم بواسطتها عمليات الانفاق العامة، إذ تتجسد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال السلع والخدمات العامة التي يتم إنتاجها وتوفيرها من خلال النفقات العامة (العمري، 1988: 24).

ب. الايرادات العامة: الايرادات العامة بمفهومها العام هي أحد أدوات السياسة المالية التي تقوم الدولة بوظائفها من خلالها وتسد النفقات التي تقع على عاتقها من خلالها، إذ تعمل على تحضير الموارد

اللازمة لتلبية نفقاتها، إذ تؤدي الايرادات دوراً مهماً بالنسبة للدولة وهيئاتها من ناحية التمويل والدعم، وتتكون الايرادات العامة من مجموعة متعددة من الأنواع التي تتفرع منها ويتم من خلالها تحصيل الايرادات لتغذية الاقتصاد القومي (عبود وجاسم، 2022: 188).

وتعرف الايرادات العامة على أنها مبالغ مالية تدخل إلى خزينة الدولة عن طريق وحداتها الاقتصادية أو التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد او التحصيلات الالزامية التي تفرضها الحكومة على الأفراد أو أموال تحصل عليها بشكل تحويلات احادية الجانب من الدول الخارجية أو من السلطات الوطنية أو من الأفراد (الشمري والشمري، 2021: 142)، إذ تتلقاها الحكومة وتستخدمها لتنفيذ مهامها حتى تتمكن بشكل مستقل من دفع نفقاتها المتزايدة في القطاع العام، وعادة ما تكون الضرائب المصدر الرئيس للدخل في الدولة، إذ تمول التنمية الوطنية والإنفاق الحكومي (Surabaya, 2021: 61).

وإن الايرادات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر على أوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية وتمتاز بأنها تغطي النفقات العامة للدولة وتقوم بوظائف عديدة في الاقتصاد القومي منها توجيه الاستثمارات وغيرها (بخيت ومطر، 2014: 191).

ج. **الموازنة العامة:** عبارة عن جداول تخمينية تتضمن ترجيحات لمقادير النفقات والايرادات لمدة سنة مالية كاملة ويتم تعيينها في قانون الموازنة العامة للدولة، وتهتم بمبادئ الشمولية والشفافية ووحدة الموازنة عند تهيئة وتنفيذ الموازنة العامة والأموال التي تلزمها (جاري، 2011: 5).

تمثل الموازنة العامة للدولة بيان تفصيلي صادر من السلطة التشريعية ويتم من خلالها تحديد الغرض الاساسي للنفقات العامة والعمل على توفيرها عن طريق تحصيل الايرادات العامة، كما تُوَجَّه الموازنة العامة نحو تحقيق الغايات التي أُعدت خصيصاً لأجلها (A.Premcband, 1994: 36)

وتقسم الموازنة العامة على أنواع عدة تكمن في أساليب مختلفة تقليدية وحديثة من أجل الوصول إلى الأهداف الاقتصادية بفعالية أكبر وهي (عزالدين وبيرش، 2020: 414):

- ❖ موازنة البنود
- ❖ موازنة البرامج والأداء
- ❖ موازنة التخطيط والبرمجة
- ❖ الموازنة الصفرية
- ❖ الموازنة التعاقدية

ثانياً. الإطار النظري لقرارات الاستهلاك:

1. **مفهوم قرارات الاستهلاك:** تختلف قرارات المستهلك من حيث الوقت والتعقيد من مستهلك إلى آخر، ويعني ذلك مقدار الوقت الذي يقضيه المستهلك في اتخاذ قرارات الشراء أو مدة عملية اتخاذ قرار الشراء، كما يشير تعقيد سلوك المستهلك إلى أن هناك عدد من الأنشطة الاستهلاكية يواجهها المستهلك لذلك يواجه صعوبة في اتخاذ قرار الشراء لها خلال فترة زمنية معينة وهذا التعقيد في القرار غالبًا ما يكون فيه علاقة مباشرة بين صعوبة اتخاذ القرار والفترة الزمنية وهذا يعني أنه كلما كانت هناك عوامل اخرى تؤثر على عملية اتخاذ القرار كلما كان القرار أكثر تعقيدًا، فأن الوقت اللازم للعملية بأكملها يكون أكثر، والنقطة المهمة حول هذين العاملين هي أن وقت وتعقيد عملية اتخاذ القرار وسلوك المستهلك يختلفان باختلاف الأشخاص والمواقف، على سبيل المثال من الممكن شراء سيارة

في ظروف معينة لشخص ما يمكن عدّه عملية معقدة ولكن في نفس الظروف لشخص آخر عملية بسيطة (Haghshenas, et al., 2013: 18).

2. **أهمية قرارات الاستهلاك:** إن عملية اتخاذ قرار الاستهلاك مهم بالنسبة للمنتجين والمستهلكين، لأنه يمكن أن يساعد المنتجين على فهم كيفية ووقت التفاعل مع المستهلكين طوال رحلتهم الاستهلاكية، إذ يساعد الاهتمام بسلوك المستهلك وقراراته معرفة القدرات الشرائية للمستهلكين من أجل رسم سياسة تسعيرية مناسبة تساعد المستهلكين في اتخاذ قرارات شرائية تشبع رغباتهم، كما يساعد المنتجين في فهم نقاط الاتصال الرئيسة للمستهلكين بشكل أفضل، إذ يمكن للمنتجين الناجحين بيع منتجات للمستهلك تكون قادرة على اشباع رغباته الاستهلاكية في حدود قدرته الشرائية، كما يمكن أن يساعد الاهتمام بسلوك المستهلك وقرارته على إجراء تحسينات مستمرة على تجربة المستهلك ودورة حياته، إذ تُمكّن عملية اتخاذ قرار الشراء من قبل المستهلك من تقديم منتجات أو خدمات أكثر صلة بالمستهلك، فهي توضّح للمنتجين كيف يتعرّف المستهلكون على المنتج المناسب، وكيف يقومون بتقييمه وإختياره، إذ تساعد المنتجين في اتخاذ طرق عدة لتحقيق أهدافهم وغايتهم، إذ يمكن للمنتجين اعتماد تحليل سلوك المستهلك كمنهجية تساعدهم على فهم قرارات الشراء، من خلال جمع البيانات، ورسم خريطة رحلة المستهلك، وتقسيم السوق على شرائح تتوافق مع القدرات الشرائية والرغبات الخاصة بكل شريحة، ثم تحسين تجربة المستهلك، ويمكن قياس الآثار المترتبة على ذلك من خلال مؤشرات مثل زيادة المبيعات، رضا العملاء، تكرار الشراء، والتفاعل مع الحملات التسويقية، مما يتيح تحسينًا مستمرًا في السياسات التسويقية والإنتاجية (نوال، 2017: 323).

3. **العوامل المؤثرة في قرارات الاستهلاك:** هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على قرارات الشراء أو الاستهلاك للمستهلك، منها العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، لذلك على المنتجين مراعاة هذه العوامل عند انتاجهم للسلع المستهلكة ويمكن توضيحها كما يأتي: (ابو جليل واخرون، 2013: 32-37).

أ. **العوامل الداخلية**: وتشمل العوامل التي يستند عليها المستهلك بشكل رئيس في اتخاذ قراره الاستهلاكي وفي سلوكه الطبيعي كالتعليم الذي يقتصر على المعلومات والخبرات السابقة للمنتجات والتي لها تغيرات وتأثيرات واسعة في طبيعة اتخاذ القرار، فضلا عن الاندفاع على الاستهلاك يعد عامل داخلي لدى المستهلك ويكون أساسه الحاجة إلى السلعة أو الخدمة التي تدفع الفرد إلى اتخاذ القرار الاستهلاكي، وشخصية المستهلك إذ تختلف القرارات الاستهلاكية التي يتخذها المستهلك من مستهلك إلى آخر حسب شخصيته وادراكه ويشمل الطبيعة الذهنية للمستهلك التي توجه تصرفاته وقراراته ويدرك السلع التي يكون بحاجة إليها ومستعد لشرائها.

ب. **العوامل الخارجية**: تتمثل العوامل الخارجية في ما يحيط بالمستهلك من مؤثرات خارجية تغير من طريقة سلوكه وطبيعة قراراته، فمنها تؤثر على المستهلك بشكل مباشر ومنها تؤثر على المستهلك بشكل غير مباشر، فالأولى تشمل العائلة أو فيعتمد أغلب الأفراد على نمط وطبيعة الاستهلاك السائد في الأسرة التي ينتمي اليها، واصحاب الرأي الذين ينقلون المعلومات الخاصة بالمنتجات الى المستهلكين بدرجة عالية من الصدق والثقة مما يجعل المستهلك يثبت قراره الاستهلاكي على هذا النوع من المنتجات، والجماعات المرجعية والتي تتمثل بجميع الفئات التي ينتمي لها المستهلك وتستطيع التأثير على قراره الاستهلاكي والتي تشمل الأصدقاء والجيران والأحزاب والجمعيات وغيرها، اما الثانية فتشمل وسائل التسويق من دعاية واعلان وترويج للمنتجات، والظروف الخارجية من ركود وازدهار وتضخم وبطالة، كما إن هناك تأثيرات وضعية تجعل المستهلك يتخذ قرار شراء

بشكل فوري عند رؤيته لمنتجات أمامه، فضلا عن الثقافة التي تؤثر على قرار المستهلك وسلوكه بسبب القيم والمعتقدات التي تربطه بالمجتمع والطبقات الاجتماعية التي تقسم حسب المستوى المعيشي من دخل واسرة ومهنة مما تؤثر في سلوك الفرد الاستهلاكي.

ثالثاً. أثر السياسة المالية على قرارات الاستهلاك.

1. **دور النفقات العامة للدولة في التأثير على قرارات الاستهلاك**: تؤثر النفقات العامة للدولة على القرارات الاستهلاكية للأفراد، إذ تعتمد انماط الاستهلاك للأفراد على ما تنفقه او توزعه الدولة من رواتب واجور تلبي حاجاتهم الاستهلاكية، إذ يخصص الأفراد نسب كبيرة منها في الانفاق على الاستهلاك ويساعد هذا النوع من الانفاق على زيادة الانتاج الكلي لأنه يعود إلى المستهلك على شكل دخل مقابل ما يؤديه من أعمال وخدمات (نصيرة وزكرياء، 2014: 20)،فأي انفاق على الاستهلاك يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وزيادة العرض من السلع الاستهلاكية مما يعود بالزيادة في الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة لتوفير السلع الاستهلاكية وبذلك تزيد الطاقات الانتاجية العاملة التي تزيد معدلات دخول الأفراد وكلما زاد متوسط دخل الفرد زادت قرارات المستهلكين في الرغبة في الاستهلاك والطلب على السلع والخدمات، لذا تساعد النفقات العامة على التحكم في قرارات المستهلكين في الزيادة أو الانخفاض (الاعسر، 2016: 99)، ففي مرحلة الانتعاش الاقتصادي أو الرواج عندما تزداد دخول الأفراد المستهلكين تميل قراراتهم الاستهلاكية إلى الزيادة وبعكس ذلك في فترات الركود والانكماش تميل قرارات المستهلكين إلى الانخفاض بسبب انخفاض دخولهم ومقدرتهم الشرائية (العلو، 2015: 51).
2. **دور الايرادات العامة للدولة في التأثير على قرارات الاستهلاك**: تستخدم السياسة المالية أدواتها، مثل الضرائب والدين العام، للتأثير على النشاط الاقتصادي بمختلف جوانبه، بما في ذلك الإنتاج والاستهلاك، وتُعد هذه الأدوات من الوسائل الأساسية في تمويل الاقتصاد من خلال توليد الإيرادات، لذلك تؤثر الضرائب والدين العام على الاستهلاك العام للأفراد، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أ. تأثير الضرائب على قرارات الاستهلاك: تحتل الضرائب مكانة مهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي واستقراره، لذلك لها آثار اقتصادية على نمط الاستهلاك، فعندما يتم فرض الضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة فإنها تقع على عاتق المستهلكين والمنتجين، فتقوم الضرائب المباشرة بدورها التأثير على دخول الأفراد، وبما إن استهلاك الأفراد واتخاذ قراراتهم الاستهلاكية تبنى على أساس الدخول التي تكون بحوزتهم، فإذا فرضت ضرائب عالية على دخول المستهلكين سيحد ذلك من استهلاكهم للسلع والخدمات وتتراجع أغلب قراراتهم الشرائية، وأيضا في الضرائب غير المباشرة عندما تفرض على السلع والخدمات فان المنتجين يحولون أغلب العبء الضريبي إلى المستهلكين مما يحد أيضا من استهلاكهم بسبب ارتفاع اسعار السلع والخدمات التي تؤدي إلى تراجع قرارات الاستهلاك لأغلب الأفراد، فضلاً عن أن فرض الضريبة على سلع معينة يؤدي لخفض حجم الاستهلاك منها وبالعكس عند التشجيع على استهلاك سلع معينة يتم اعفاء او تقليل حجم الضريبة عليها وتسمى عندها ضرائب الاستهلاك (عبد الغني، 2023: 36-161-165).

ب.تأثير الدين العام على قرارات الاستهلاك: يعد الدين العام أحد أدوات السياسة المالية التي تلجأ إليها في اوقات الحاجة أو الأزمات وبنوعيه الداخلي والخارجي، فيترك الدين العام الداخلي اثارا واسعة على الاقتصاد، فيؤدي إلى عدم الاستقرار من الناحية الاقتصادية للمجتمع، لأن أغلب النفقات المخصصة لأفراد المجتمع ستحول إلى خدمة الدين مما يؤثر في دخول الافراد المستهلكين، كما

يؤدي إلى آثار ملحوظة في المستوى العام للأسعار التي تؤثر على أغلب القرارات الاستهلاكية للأفراد، فضلا عن تقليص عمل القطاع الخاص مما يعود بتأثير سلبي على فرص عمل الأفراد ودخولهم، وإن اعباءه المتراكمة تؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الدخل القومي بسبب توجيه الايرادات لسد مدفوعات الدين وفوائده، لذلك فأن أي تأثير على جانب الدخل يؤدي إلى تراجع قرارات شراء المستهلكين والحد من الاستهلاك (عبد السلام والوكاع، 2020: 12-14).

أما الدين العام الخارجي يمكن أن يؤثر على الاستهلاك، فعندما تكون الدولة مدينة بشكل كبير، قد تضطر إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيتها لسداد الديون والفوائد، مما يقلل من الإنفاق على الخدمات العامة والبرامج الاجتماعية، هذا يمكن أن يؤدي إلى تقليل الدخل المتاح للأفراد، مما يؤثر سلباً على قدرتهم على الاستهلاك (الياسري والشمري، 2024: 43-45).

يتضح مما سبق أن للإيرادات العامة بأنواعها وأدواتها كافة الدور الكبير في التأثير على الاستهلاك العام للأفراد والتوجيه في قراراتهم الشرائية سواء أكان تأثير سلبي أم ايجابي في الزيادة والنقصان إذ تستطيع السياسة المالية من خلال أدواتها التأثير على القرارات الاستهلاكية.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين السياسة المالية وقرارات الاستهلاك في العراق للمدة (2014-2023)

تلعب السياسة المالية دوراً مهما في توجيه السياسة الاقتصادية من خلال التأثير على قرارات الاستهلاك للأفراد، ويشمل ذلك استخدام الحكومة للإنفاق العام والايراد العام للتأثير على الاقتصاد، إذ تستطيع الحكومة من خلالها إما تحفيز أو تقييد الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما يؤثر بدوره على النشاط الاقتصادي العام بسبب الأهمية البالغة التي يشكلها هذا التوازن خلال فترات الانكماش الاقتصادي أو الانتعاش الاقتصادي، حيث تؤثر السياسة المالية بشكل مباشر على الدخل المتاح للمستهلكين، إذ يمكن أن يؤدي انخفاض الانفاق العام إلى انخفاض الدخل المتاح ومن ثم تراجع قرارات الاستهلاك، فصلا عن مستويات الأسعار التي تؤثر بشكل مباشر على قرارات المستهلكين، إذ يعبر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي عن مستوى الدخل التي يحصل عليها الفرد العراقي ويقيس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك أسعار كمية السلع والخدمات التي يستطيع المستهلك الحصول عليها من هذا الدخل، ويمكن عدهما عاملان أساسيان في التحكم بقرارات الاستهلاك الأسرية، وفي الاقتصاد العراقي يميل الانفاق العام إلى الشق الجاري أكثر من الشق الاستثماري مما يجعل الانفاق الأسري مرتفع في أغلب مدة البحث (2014-2023) والتي تدفع قرارات الاستهلاك إلى الأمام باستثناء بعض الفترات التي عانت من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية التي ادت الى تراجع قرارات استهلاك الفرد العراقي.

وبالنظر إلى الجدول رقم (1) يمكن معرفة مدى تأثير كل من النفقات العامة والايرادات العامة على قرارات الاستهلاك من خلال متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (2014-2023).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (1): 322-337
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.1.17

جدول (1): الايرادات العامة والنفقات العامة ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (2014-2023) (بالمليون دينار والنسب المئوية)

السنة	الايرادات العامة	النفقات العامة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو %	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي	معدل النمو %	الرقم القياسي لأسعار المستهلك 100=2012
2014	105609846	125321075	7.4	_	6.6	_	145.9
2015	66470251	84693526	5.5	(25.6)	5.3	(19.6)	148.0
2016	53413445	73571002	5.6	1.8	5.2	(1.8)	104.1
2017	77422172	75490115	6.0	7.1	5.9	13.4	104.3
2018	106569833	80873188	7.1	18.3	5.7	(3.3)	104.7
2019	107566993	111723522	7.1	0	5.7	0	104.5
2020	63199689	76082442	5.4	(23.9)	4.5	(21)	105.1
2021	109081463	102849659	7.3	35.1	5.9	31.1	111.5
2022	161697436	116959581	9.8	34.2	7.4	25.4	117.0
2023	135681266	142435636	7.6	(22.4)	5.8	(27.5)	122.2
متوسط معدل النمو %				2.73		(0.36)	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، المصروفات العامة (ختامي) للسنوات (2014-2023).

ترمز علامة ( ) الى الاشارة السالبة في الجدول.

وبالاستناد على بيانات الجدول السابق يمكن تقسيم العلاقة بين الايرادات والنفقات العامة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال مدة الدراسة (2014-2023) إلى ما يأتي:

1. **المدة الاولى (2014-2016)**: خلال هذه المدة شهد الاقتصاد العراقي سيطرة العصابات الارهابية على بعض المحافظات فضلا عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي يعتمد عليها الاقتصاد العراقي بنسبة (95%) من ايراداته، إذ أدت هذه الصدمات إلى الانخفاض التدريجي في قيم الايرادات والنفقات العامة بدءاً من منتصف عام 2014 إلى نهاية عام 2016 إذ بلغت قيم الايرادات العامة (105609846) و(66470251) و(53413445) مليون دينار بينما النفقات العامة بلغت قيمتها (125321075) و(84693526) و(73571002) مليون دينار خلال المدة نفسها، إن أي انخفاض في قيم الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ستعود بأثار سلبية على متوسط نصيب الفرد في كل منهما، لذا يمكن ملاحظة أن قرارات استهلاك الفرد العراقي خلال هذه الفترة كانت متذبذبة لأنها مرتبطة بالدخل التي يحصل عليه الفرد، وإن ارتفاع الأسعار له دور رئيس في تراجع قرارات المستهلك، إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

(7.4) مليون دينار عام 2014 وانخفض الى (5.5) مليون دينار في عام 2015 وبمعدل نمو (25.6-%) و(5.6) مليون دينار عام 2016 بمعدل نمو (1.8%)،أما من حيث الدخل القومي فبلغ متوسط نصيب الفرد منه (6.6) مليون دينار عام 2014 وانخفض إلى (5.3) مليون دينار عام 2015 بمعدل نمو (19.6-%) ثم الى (5.2) مليون دينار في عام 2016 بمعدل نمو (1.8-%)، كما بلغ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (145.9) نقطة عام 2014 و(148.0) نقطة عام 2015 و(104.1) عام 2016 مما يدل على ارتفاع مستويات الأسعار للسلع والخدمات التي يقرر الفرد العراقي شرائها خلال هذه الفترة والتي تؤدي إلى تراجع قراراته الشرائية وانخفاض الانفاق الاستهلاكي الأسري بسبب انخفاض متوسط نصيب الفرد وعدم كفايته لشراء السلع والخدمات مع ارتفاع أسعارها (احمد وحسين، 2022: 348-349).

2. **المدة الثانية (2017-2019)**: خلال هذه المدة استعاد الاقتصاد العراقي نشاطه، وارتفعت خلالها أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى زيادة الايرادات النفطية التي تغذي الايرادات العامة وارتفعت على أثرها قيم النفقات العامة، إذ بلغت قيمة الايرادات العامة (77422172) و(106569833) و(107566993) مليون دينار والنفقات العامة (75490115) و(80873188) و(111723522) مليون دينار خلال المدة (2017-2019)، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إلى (6.0) مليون دينار عام 2017 وبمعدل نمو (7.1%) و(7.1) مليون دينار في كل من عامي (2018 -2019) وبمعدل نمو (18.3%) خلال عام 2018، كما بلغ من الدخل القومي (5.9) مليون دينار عام 2017 بمعدل نمو (13.4%) و(5.7) مليون دينار في كل من عامي 2018 و2019 وبمعدل نمو (3.3-%)، كما إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد استقرارا ملحوظا خلال هذه المدة حيث سجل (104.3) و(104.7) و(104.5) نقطة خلال عام (2017-2019)، وتشير البيانات إلى تحسن قرارات استهلاك الفرد العراقي خلال هذه المدة وزيادة الانفاق الاستهلاكي للأسر، إذ إن زيادة الايرادات العامة والنفطية أدت إلى زيادة النفقات العامة مما جعل قيم كل من الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي ترتفع بنسب ملحوظة والذي ينعكس على متوسط نصيب الفرد لكل منهما إذ إن زيادة الدخول الحقيقية للفرد المستهلك تعزز من قراراته الشرائية وتساعد في زيادة الطلب الكلي خصوصا أن الاقتصاد العراقي شهد خلال هذه المدة انتعاشا كبيرا مما يشجع على زيادة العرض الكلي لتلبية الطلب المتزايد من قبل الأفراد على السلع والخدمات والذي يحد من الارتفاع في الأسعار إذ يكون العرض الكلي مواكب لكمية الطلب الكلي في الأسواق، مما يشجع المستهلك العراقي على زيادة انفاقه الاستهلاكي.

3. **المدة الثالثة عام (2020)**: واجه الاقتصاد العراقي في عام 2020 جائحة وباء كورونا وانخفض على أثرها الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى إلى انخفاض اسعاره بشكل سريع لتسجل نسبة نشاط العمل للنفط الخام تدنياً بنسبة (46.9-%)، إذ سجلت خلالها الايرادات العامة والنفقات العامة انخفاض ملحوظ بقيمة (63199689) و(76082442) مليون دينار، لينخفض على أثرها الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي إلى (5.4) و(4.5) مليون دينار لمتوسط نصيب الفرد لكل منهما وبمعدل نمو (23.9-%) و(21-%)، كما إن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجل ارتفاعا ملحوظا بلغ (105.1) نقطة خلال العام مما يشير إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب توقف اغلب القطاعات الاقتصادية عن العمل، مما ينتج عنها تراجع في قرارات استهلاك الافراد وانخفاض الانفاق

الاستهلاكي الأسري بسبب انخفاض قيمة الدخول الحقيقية وارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات في الأسواق العراقية.

4. **المدة الرابعة (2021-2023)**: بعد تعافي الاقتصاد العالمي من أزمة كورونا، استعاد الاقتصادي العراقي نشاطه مما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، إذ زادت نسبة نشاط عمل القطاع النفطي بمعدل (117.4%) خلال عام 2021 أدى ذلك إلى ارتفاع الايرادات النفطية ومن ثُمَّ ارتفاع الايرادات والنفقات العامة بصورة ملحوظة خلال هذه المدة حيث بلغت قيم الايرادات العامة (109081463) و(161697436) مليون دينار أما النفقات العامة فبلغت (102849659) و(116959581) مليون دينار خلال عام (2021 -2022)، وارتفع خلالها الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي مما أدى إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد منهما إلى (7.3) مليون دينار من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو (35.1%) و(5.9) مليون دينار من الدخل القومي خلال عام 2021 وبمعدل نمو (31.1%) و(9.8) مليون دينار من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو (34.2%) و(7.4) مليون دينار من الدخل القومي خلال عام 2022 وبمعدل نمو (25.4%)،كما ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (111.5) الى (117.0) نقطة خلال عامي (2021-2022) وتعود الزيادة في الرقم القياسي للأسعار إلى ارتفاع معظم اسعار السلع والخدمات في الأسواق العراقية، لأن أغلبها سلع مستوردة تقاس بالعملة الاجنبية، مما جعل الانفاق الاستهلاكي ينخفض بنسبة أقل من المدة السابقة بسبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد ولكن ارتفاع مستويات الاسعار تكون العائق أمام قرارات المستهلكين في زيادة الانفاق الاستهلاكي، أما في عام 2023 انخفضت قيم الايرادات العامة والنفقات العامة إلى (135618266) و(142435636) مليون دينار وبمتوسط نصيب للفرد بقيمة (7.6) مليون دينار من الناتج المحلي الاجمالي وبمعدل نمو (22.4-%)، اما من الدخل القومي فبلغ متوسط نصيب الفرد (5.8) مليون دينار وبمعدل نمو (27.5-%) خلال العام وهذا الانخفاض يعود إلى انخفاض نسبة نشاط عمل القطاع النفطي بنسبة(38.2%) والذي أثر على الايرادات العامة والنفقات العامة وانخفاض في كل من الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي والذي ينعكس مباشراً على متوسط نصيب الفرد.

إلا أن قرارات استهلاك الأفراد لم تتراجع على طول هذه المدة إذ زادت نسب الانفاق الاستهلاكي للأسر العراقية بعد عام 2020 بسبب ارتفاع متوسط نصيب الفرد خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة على الرغم من التزايد المستمر في مستويات الاسعار، إذ بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2023 بمعدل (122.2) نقطة وهي أعلى نسبة له سجلها هذا العام بعد حرب العصابات الارهابية، وخلال مدة الدراسة (2014-2023) بلغ متوسط معدل النمو السنوي (2.73%) لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كما بلغ متوسط معدل النمو السنوي (0.36-%) لمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي يشير إلى التذبذب والتفاوت في معدل نمو متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي خلال مدة الدراسة وذلك تسايرا مع الأوضاع والظروف التي مر بها العراق خلال هذه الفترات.

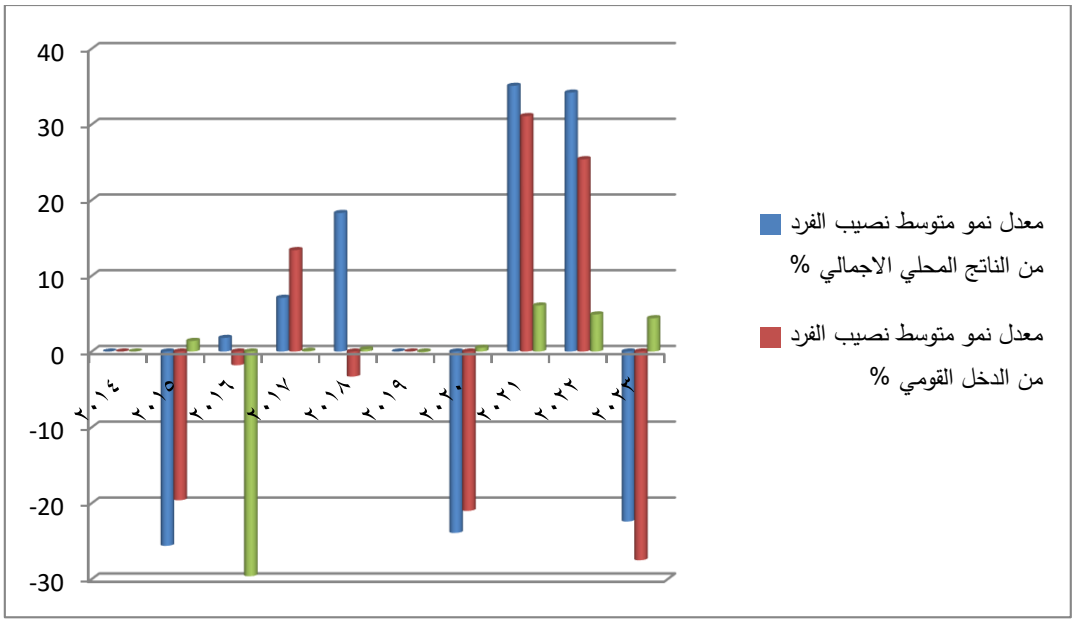

شكل (1): معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ومعدل نمو الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة (2014-2023)

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. اعتمدت النفقات العامة في العراق بشكل كبير على ايرادات القطاع النفطي الذي يعد القطاع المهيمن على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي، لذلك كانت النفقات العامة متزايدة في أغلب مدة الدراسة باستثناء بعض الفترات التي واجه خلالها الاقتصاد العراقي أزمات واضطرابات أمنية وصحية وانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.
2. أوضحت الدراسة أن النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة تتغلب على الايرادات العامة، خصوصا أن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي يعتمد على القطاع النفطي في ايراداته والذي بدوره يولد اختلالات واسعة في اقتصاده أبرزها الاختلال في هيكل الناتج المحلي الاجمالي.
3. وجود علاقة طردية بين الايرادات النفطية وبين كل من الايرادات العامة والنفقات العامة، كما توجد علاقة طردية بين النفقات الجارية ودخول الأفراد، أي كلما زادت النفقات الجارية زاد على أثرها دخل الفرد المستهلك والعكس صحيح.
4. إن قرارات استهلاك الأفراد تتغير بحسب التغيرات في النفقات العامة في أغلب مدة الدراسة، وبما إن النفقات العامة تتغلب على الايرادات العامة فذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك بشكل يفوق قدرة الجهاز الانتاجي، إذ تتولد عندها زيادة في المستوى العام للأسعار تؤثر بدورها على القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، وتتغير على أثرها قرارات المستهلكين تجاه بعض السلع والخدمات بحسب التغيرات في الأسعار.
5. إن عدم تنوع مصادر الايرادات في العراق وضعف الجهاز الضريبي فضلا عن ضعف ايرادات القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والاعتماد على الايرادات النفطية بشكل كبير أدت إلى ضعف الايرادات على مواكبة النفقات في الموازنة العامة للدولة ويظهر ذلك خلال مدة الدراسة

(2014-2023) إذ بلغت فيها نسبة متوسط معدل نمو الايرادات النفطية من الايرادات العامة (87.4%).

ثانياً. التوصيات:

1. العمل على توجيه النفقات العامة إلى القطاعات الانتاجية الكفوءة وتقييد الاسراف والتبذير وزيادة حصة النفقات الاستثمارية مقابل الجارية، لما لذلك من أثر واضح في تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة الايرادات العامة للدولة.
2. ينبغي على العراق عدم الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل عام في اقتصاده والعمل على تنويع مصادر الايرادات العامة لتجنب حدوث خلل في الموازنة العامة وتعرض الاقتصاد للصدمات.
3. تشجيع القطاع الخاص ودعمه وتطويره لمساهمته الفعالة في النشاط الاقتصادي لما له من دور في زيادة الاستثمارات وتوسيع القاعدة الانتاجية وزيادة الدخل القومي والاستفادة من امكانياته وقدراته الانتاجية في بناء الهيكل الاقتصادي.
4. العمل على ترشيد قرارات الاستهلاك من خلال تقليل بعض العادات الاستهلاكية غير الضرورية التي تعمل على الحد من الطلب الكلي وتؤدي إلى تراجع اسعار السلع والخدمات لصالح الانفاق الاستهلاكي للأسر، أو من خلال فرض ضرائب تصاعدية على السلع والخدمات غير الضرورية للعمل على تقليل الانفاق الاستهلاكي.
5. الاهتمام بتوجيه وترشيد النفقات العامة وضبط علاقتها مع الايرادات العامة من أجل تحقيق وزيادة فائض انتاجي حقيقي يؤدي إلى رفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي ويُحسّن متوسط نصيب الفرد في كل منهما.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الساعدي وهاشم، حيدر عليوي شامي وحور العين كاظم، (2021)، تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، جامعة ميسان، المجلد 6، العدد 1، العراق.
2. علو وايوب، احمد خلف ابراهيم والدكتور اوس فخر الدين، (2022)، السياسة المالية وأثرها في عرض النقد في العراق للمدة (1990-2020)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، العراق.
3. العمري، هشام محمد صفوت، (1988)، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية الجزء الاول النفقات العامة والايرادات العامة والقروض العامة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
4. الشمري والشمري، الدكتور مايح شبيب وسلمان حمد شنان، (2021)، واقع وآفاق الايرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 29، العراق.
5. بخيت ومطر، حيدر نعمة وفريق جياد، (2014)، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970-2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، العدد 25، العراق.

6. جاري، احمد سعد، (2011)، الرقابة على الموازنة العامة للدولة في الاعداد والتنفيذ (دراسة ميدانية لموازنة الجامعة المستنصرية)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الحادي عشر لكلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية للفترة 25-2011/5/26.
7. عزالدين وبيرش، د. عطية ود. احمد، (2020)، اساليب اعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة (دراسة مقارنة)، مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجفلة، المجلد 6، العدد 2، الجزائر.
8. نوال، مجدوب، (2017)، اهمية دراسة سلوك المستهلك لإعداد استراتيجيات تسويقية نزيهة وناجحة، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، جامعة ابو بكر بلقايد- تلمسان، العدد 2، الجزائر.
9. ابو جليل وهيكل وعقل والطراونة، الدكتور محمد منصور والدكتور ايهاب كمال والدكتور ابراهيم سعيد والدكتور خالد عطا الله، (2013)، سلوك المستهلك واتخاذ القرارات الشرائية مدخل متكامل، الطبعة الاولى، عمان الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
10. الاعسر، الدكتورة خديجة، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، كلية التجارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المعادى -القاهرة، مصر: دار الكتب المصرية.
11. نصيرة وزكرياء، الاستاذة لوني والاستاذ ربيع، (2014)، محاضرات في المالية العامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج -البويرة-، الجزائر.
12. العلو، سقراط فواز، (2015)، دراسة العوامل المؤثرة في القرار الشرائي للمستهلك خلال الازمات الاقتصادية (دراسة حالة المستهلك السوري في مدينة دمشق)، رسالة ماجستير، المعهد العالي للتنمية الادارية، جامعة دمشق، سوريا.
13. عبد السلام والوكاع، رضا وكيلان احمد خلف، (2020)، الآثار الناتجة عن ازمة الدين العام والحلول المقترحة، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.
14. عبد الغني، دينا نظام، (2023)، النظام الضريبي وأثره على التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، اربيل -زانكو- شارع احمدي خان، العراق: دار هاتريك للنشر والتوزيع.
15. الياسري والشمري، الدكتور احمد جاسم والدكتور زهير محمود كاظم، (2024)، الدين العام وأثره في بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2004-2020)، الطبعة الاولى، شارع المتنبي، بغداد، العراق: الدار البابلية للدراسات والبحوث العلمية.
16. المهر، الدكتور خضير عباس، (1981)، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية دراسة تحليلية موجزة في إطار النظرية الكينزية، الطبعة الاولى، كلية العلوم الادارية، جامعة الرياض، السعودية: عمادة شؤون المكتبات للنشر.
17. الدعمي، حسن محمد جواد، (2017)، قياس وتحليل تأثير متغيرات السياسة المالية في مؤشرات اداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2003-2013)، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 9، العدد 1، العراق.
18. احمد وحسين، حاتم كريم وعبد الرزاق حمد، (2022)، إثر الايرادات والنفقات العامة على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2010-2021)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 18، العدد 60، الجزء 2، العراق.
19. خميس، الدكتور باسم، (2020)، المالية العامة والسياسات المالية والنقدية، الطبعة الاولى، كلية الادارة والاقتصاد -جامعة بغداد، العراق: مكتبة الضاد للنشر والتوزيع.

20. مسعود، درواسي، (2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2004)، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
21. عبود وجاسم، حيدر مجيد وطارق عباس، (2022)، تحليل مؤشرات السياسة المالية في العراق للمدة (2006-2019)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية، جامعة الكوفة، العدد 30، العراق.
22. وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية والموازنة المفتوحة، الايرادات والمصروفات العامة (ختامي) للسنوات (2014-2023)،
https://mof.gov.iq/pages/ar/DeptEconomics.aspx

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Manucharyan, (2023), The fiscal policy of the Republic of Armenia as A tool for Macroeconomic Regulation of the Economy, chair of Management, University of Armenia, Armenia.
2. Surabaya, (2021), State revenue (Tax system and policies, shifting of the tax burden, welfare lost due to tax), Journal Pusaka, volume 11, No2, Suyanto University, Indonesia.
3. A. Premchand, (1994), Government budgeting and expenditure controls theory and practice, Fourth printing, Washington, USA.
4. Haghshenas, Abedi, Ghorbani, Harooni, (2013), Review Consumer Behavior and Factors Affecting on purchasing Decisions, Singaporean Journal of Business Economics and Management, volume 1, No10, Singapore.